

Distr.: General  
5 April 2013  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣  
جنيف، ١-٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٣  
التعاون الإقليمي

### أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الحالة والتوقعات الاقتصادية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

موجز

انتقلت عدوى تدهور الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٢ إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصفة رئيسية عن طريق القناة التجارية. إذ تناقص نمو قيمة الصادرات بشكل حاد في المنطقة عموماً من نسبة ٢٣,٩ في المائة في عام ٢٠١١ إلى نسبة تُقدر بـ ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٢. ويُقدر العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي أعلنته بلدان أمريكا اللاتينية بنسبة ١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في عام ٢٠١٢، وهي نسبة تفوق بشكل طفيف نسبة ١,٣ في المائة المسجلة عام ٢٠١١.

وفي ظل عدم الاستقرار المالي العالمي، انخفض بشدة صافي التدفقات المالية إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأدى ذلك، بالاقتران بعجز كبير في الحساب الجاري، إلى تراكم الاحتياطي بنسبة ٥٠ في المائة فقط من الرقم المسجل في عام ٢٠١١. وتقلص صافي الاستثمار المباشر الأجنبي، ولكنه ظل في مستوى أعلى بكثير من مستويات عام ٢٠١٠، مما يعكس جاذبية المنطقة بصفقتها مقصداً للاستثمار.

وأظهر النشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٢ بعض القدرة على تحمل الصدمات الخارجية. وعلى وجه الخصوص، تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (نسبة ٣ في المائة) في المنطقة نسبة النمو العالمي (٢,٢ في المائة).



وظل الاستهلاك عنصرا رئيسيا من عناصر النمو في عام ٢٠١٢، مع مساهمة للاستثمار أقل من عام ٢٠١١.

وارتفعت العمالة والأجور، وانخفضت البطالة بين النساء أكثر منها بين الرجال، ولكن هناك دلائل على تباطؤ نمو العمالة "الجيدة" في بعض البلدان. وانخفض معدل البطالة في المدن للمنطقة بأسرها من ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٦,٤ في المائة في عام ٢٠١٢، وهو ما يمثل قرابة ١٥ مليون شخص.

استهدفت السياسة النقدية في معظم البلدان التعويض عن الآثار السلبية لانكماش الطلب الخارجي على النشاط الاقتصادي. وبصفة عامة، تجنبت البلدان اعتماد سياسات يمكن أن تعيق نمو الائتمان والطلب المحلي، من قبيل ارتفاع أسعار الفائدة أو الأنواع الأخرى من التدابير الرامية إلى السيطرة على المجاميع النقدية. وخفت حدة الضغط المؤدي إلى زيادة قيمة العملات، ولكن أسعار الصرف أصبحت أكثر تقلبا في بعض البلدان.

وتدهور الوضع المالي في معظم البلدان، ولكن السياسات المالية ظلت حذرة في الأعم الأغلب. وعبدا استثناءات قليلة، اتسعت الفجوة بين الإيرادات والنفقات في معظم البلدان، وساعد نمو الإنفاق على ارتفاع الطلب المحلي.

وتشير التقديرات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يمكن أن يرتفع إلى نسبة تبلغ زهاء ٣,٨ في المائة في عام ٢٠١٣، بفضل توقعات أكثر إشراقا في الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وزيادة النمو في الأرجنتين والبرازيل، والطلب المحلي الذي لا يزال في حالة انتعاش نسبي في العديد من اقتصادات المنطقة.

ومع ذلك ما زال التحدي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتمثل في زيادة نمو الاستثمارات وتحقيق استقراره (بدلا من الاعتماد على الاستهلاك فقط) لدفع عجلة التغيير الهيكلي، واستيعاب التقدم التقني، وتحقيق النمو المناسب. وفي هذا الصدد، يمكن أن تساعد الاستفادة من السوق الإقليمية في إطار نهج للانفتاح الإقليمي على التعويض عما اعتري الطلب الخارجي من ضعف في السنوات القليلة الماضية.

## المحتويات

## الصفحة

٤	.....	أولا - مقدمة
٦	.....	ثانيا - السياق الخارجي وتأثيره في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٣	.....	ثالثا - النمو الاقتصادي والعمالة والأجور
١٨	.....	رابعا - الاستجابة على صعيد السياسات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٢٤	.....	خامسا - التوقعات والتحديات

## أولا - مقدمة

- ١ - تباطأ الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٢ بشكل كبير، وسط كساد في أوروبا نجم عن اختلالات مالية وضريبية وتنافسية، ولا سيما في منطقة اليورو، فضلا عن تباطؤ النمو في الصين واعتداله في الولايات المتحدة الأمريكية. فمعدلات النمو انخفضت فيما يتعلق بالإنتاج والتجارة العالمية، وتقلصت تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية وأصبحت أكثر تقلبا.
- ٢ - وانتقلت عدوى الركود العالمي إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصفة رئيسية عن طريق القناة التجارية. وتناقص نمو قيمة الصادرات بشكل حاد في المنطقة عموما من نسبة ٢٣,٩ في المائة في عام ٢٠١١ إلى نسبة تُقدر بـ ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٢. وأدى انخفاض أسعار مجموعة كبيرة من منتجات التصدير إلى تدهور قيمة الصادرات، في حين كان النمو في حجم الصادرات، على خلاف السنوات الماضية، عاملا في ارتفاع قيمتها بشكل طفيف.
- ٣ - وقُدر العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي أعلنته بلدان أمريكا اللاتينية، خاصة كنتيجة لتدهور الميزان التجاري، بنسبة ١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في عام ٢٠١٢، وهو عجز تفاقم بشكل طفيف عن نسبة ١,٣ في المائة المسجلة عام ٢٠١١. وتقلص العجز في حساب الإيرادات على نحو طفيف (من ٢,٥ في المائة إلى ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، وظلت التحويلات الجارية مستقرة (بنسبة ١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، بيد أنها لم تكف لمنع تدهور وضع الحساب الجاري.
- ٤ - وفي ظل عدم الاستقرار المالي العالمي، انخفضت في عام ٢٠١٢ التدفقات الصافية القصيرة الأجل لرأس المال إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مقارنة بالسنة السابقة. وانخفضت التدفقات المالية الصافية انخفاضا حادا بالمقارنة إلى عام ٢٠١١، إلى حد كبير، إلى جانب عجز أكبر في الحساب الجاري، مما أدى إلى تراكم الاحتياطي بنسبة ٥٠ في المائة فقط مقارنة بأرقام عام ٢٠١١. وتقلص أيضا صافي الاستثمار المباشر الأجنبي، ولكنه ظل فوق مستويات عام ٢٠١٠، مما يعكس جاذبية المنطقة بصفقتها مقصدا للاستثمار.
- ٥ - وأظهر النشاط الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٢ بعض القدرة على تحمل الصدمات الخارجية. وعلى وجه الخصوص، تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة (نسبة ٣ في المائة) النمو العالمي (نسبة ٢,٢ في المائة)، وظل الاستهلاك عنصرا رئيسيا من عناصر النمو في عام ٢٠١٢، وساهم الاستثمار بنسبة أقل من

عام ٢٠١١، لسبب يرجع أساسا إلى الانكماش الاقتصادي في الأرجنتين والبرازيل اللذين يؤثران في المعدل الإقليمي أيضا تأثير.

٦ - وارتفعت العمالة والأجور، وانخفضت البطالة بين النساء أكثر منها بين الرجال، ولكن هناك دلائل على تباطؤ النمو في العمالة "الجيدة" في بعض البلدان. وانخفض معدل البطالة في المدن للمنطقة بأسرها من ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٦,٤ في المائة في عام ٢٠١٢، وهو ما يمثل قرابة ١٥ مليون شخص. وتواصل نمو العمالة المأجورة بمعدل أسرع من العمل للحساب الخاص (بنسبة ٣,١ في المائة مقابل ١,٣ في المائة).

٧ - واستهدفت السياسة النقدية في معظم البلدان التعويض عن الآثار السلبية لانكماش الطلب الخارجي على النشاط الاقتصادي. وتجنبت البلدان بصفة عامة اعتماد سياسات يمكن أن تعيق نمو الائتمان والطلب المحلي، من قبيل ارتفاع أسعار الفائدة أو الأنواع الأخرى من التدابير الرامية إلى السيطرة على المجاميع النقدية، رغم زيادة التضخم الناجم جزئيا عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بداية من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٨ - وخفت حدة الضغوط من أجل رفع قيمة العملة ولكن تقلب أسعار صرف العملات ازداد في بعض البلدان. ويعني تدهور وضع الحساب الجاري وتقلص تدفقات رؤوس الأموال إلى المنطقة أن تراكم الاحتياطيات كان أبطأ مما كان عليه في عام ٢٠١١، سواء كحصّة من الناتج المحلي الإجمالي أم بالقيمة المطلقة. ورغم أن أسعار الصرف في البلدان المندمجة اندمجا أشد في الأسواق المالية الدولية اتبعت نفس المسار في عام ٢٠١١ وسط مختلف الصدمات التي حدثت في تلك السنة، فإن درجة الارتباط بين تقلباتها بدأت تتناقص في أوائل عام ٢٠١٢.

٩ - وتدهور الوضع المالي في معظم البلدان، ولكن السياسات المالية ظلت حذرة في الأعم الأغلب. وعدا استثناءات قليلة، اتسعت الفجوة بين الإيرادات والنفقات في معظم البلدان، حيث ازداد الإنفاق بمعدل أكبر (٠,٧ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، في المتوسط) من معدل زيادة الدخل (٠,٢ نقطة مئوية). وساعد نمو الإنفاق على انتعاش الطلب المحلي، ولا سيما الاستهلاك، إذ إن الإنفاق الجاري في عام ٢٠١٢ ارتفع بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع الإنفاق الرأسمالي بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

١٠ - وتعتمد التوقعات الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اعتمادا كبيرا على كيفية تطور الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٣. ويتمثل السيناريو الأرجح في تحقيق نمو منخفض جدا أو نمو ثابت في أوروبا، وبعض الزخم في الولايات المتحدة، وتواصل النمو في

الصين. ويُقدر، مع أخذ هذا السيناريو كمرجع أساسي، أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى نسبة تبلغ زهاء ٣,٨ في المائة، ويُعزى ذلك إلى أثرين على وجه الخصوص. أولاً، زيادة النمو في الأرجنتين والبرازيل؛ وثانياً، انتعاش الطلب المحلي بصفة معقولة في بعض اقتصادات المنطقة، بفضل تحسن مؤشرات العمالة، والزيادة في الإقراض المصرفي إلى القطاع الخاص، وعدم وقوع المزيد من الانخفاض الهام في أسعار السلع الأساسية.

١١ - ومع ذلك، لا يزال التحدي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتمثل أيضاً في زيادة نمو الاستثمار وتحقيق استقراره (بدلاً من الاعتماد على الاستهلاك فقط) لدفع عجلة التغيير الهيكلي، واستيعاب التقدم التقني، وتحقيق النمو المناسب. وفي هذا الصدد، يمكن أن تساعد الاستفادة من السوق الإقليمية في إطار نهج للانفتاح الإقليمي على التعويض عما اعترى الطلب الخارجي من ضعف في السنوات القليلة الماضية.

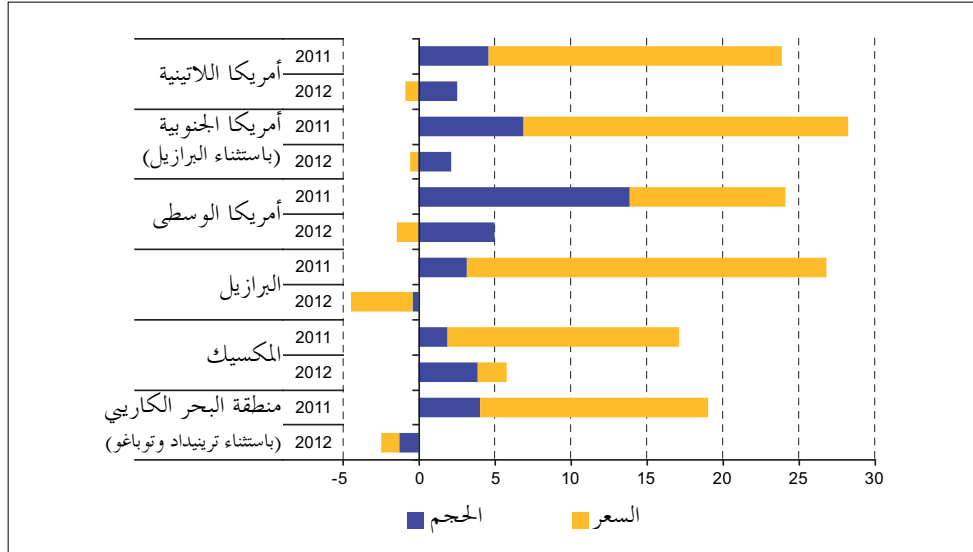
## ثانياً - السياق الخارجي وتأثيره في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٢ - أسفر انخفاض النمو في الاقتصاد العالمي عن انخفاض الصادرات من السلع والخدمات في المنطقة أو انكماش نموها. وتباطأ الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٢ بشكل كبير، وسط كساد في أوروبا نجم عن احتلالات مالية وضريبية وتنافسية، ولا سيما في منطقة اليورو، فضلاً عن تباطؤ النمو في الصين واعتداله في الولايات المتحدة. وانخفض معدل نمو الناتج والتجارة العالمية وتقلصت تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية وأصبحت أكثر تقلباً.

١٣ - وانتقلت عدوى هذا التدهور إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصفة رئيسية عن طريق القناة التجارية. ومع الكساد في الاتحاد الأوروبي وتباطؤ الاقتصاد في الصين في عام ٢٠١٢، تقلصت صادرات المنطقة من حيث القيمة إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة ٤,٩ في المائة، والصادرات إلى الصين بنسبة ١,٧ في المائة حسب بيانات أولية. وعلى النقيض من ذلك، ارتفعت الصادرات إلى الولايات المتحدة بنسبة ٤,٨ في المائة بفضل النمو المتواضع لاقتصادها، وارتفعت الصادرات الإقليمية بنسبة ١,٤ في المائة. وانخفضت نسبة النمو في قيمة الصادرات بشكل حاد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عموماً من نسبة ٢٣,٩ في المائة في عام ٢٠١١ إلى نسبة قُدرت بـ ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٢. وأدى انخفاض أسعار مجموعة كبيرة من السلع إلى تناقص قيمة الصادرات بشكل كبير، وعلى خلاف الحالة في السنوات السابقة، كانت زيادة الأحجام عاملاً في ارتفاع قيمة الصادرات إجمالاً بشكل طفيف (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول  
أمريكا اللاتينية: تقديرات نمو قيمة الصادرات، بما في ذلك مساهمة الأحجام والأسعار،  
في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الإحصاءات الرسمية.

١٤ - وقد كان الأثر في المنطقة متباينا. فالبلدان المصدرة للمنتجات النفطية، بالإضافة إلى المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي التي توجه معظم صادراتها من السلع والخدمات إلى الولايات المتحدة، تأثرت تأثرا خفيفا لأن العديد منها زادت من صادراتها إلى الولايات المتحدة، وفي بعض الحالات، إلى أوروبا والصين أيضا. أما بقية بلدان أمريكا الجنوبية التي ترسل النصيب الأكبر من صادراتها، خصوصا من الموارد الطبيعية، إلى الصين والاتحاد الأوروبي، فقد عانت من أثر أشد وطأة، حيث انخفضت صادرات بعضها إلى هاتين الجهتين انخفاضاً حاداً.

١٥ - وكانت أسعار الواردات أقل عرضة للتقلبات من أسعار الصادرات. ويبدو أن نمو الحجم كان عموماً هو نفسه للواردات وللصادرات، ولكن التغييرات الإيجابية بصفة عامة في قيمة الوحدة من الواردات تعني أن قيمتها الإجمالية زادت بنسبة أكبر من قيمة الصادرات في عام ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، تناقص الفائض في الميزان التجاري للسلع في المنطقة بأسرها من نسبة ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في عام ٢٠١١ إلى ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٢.

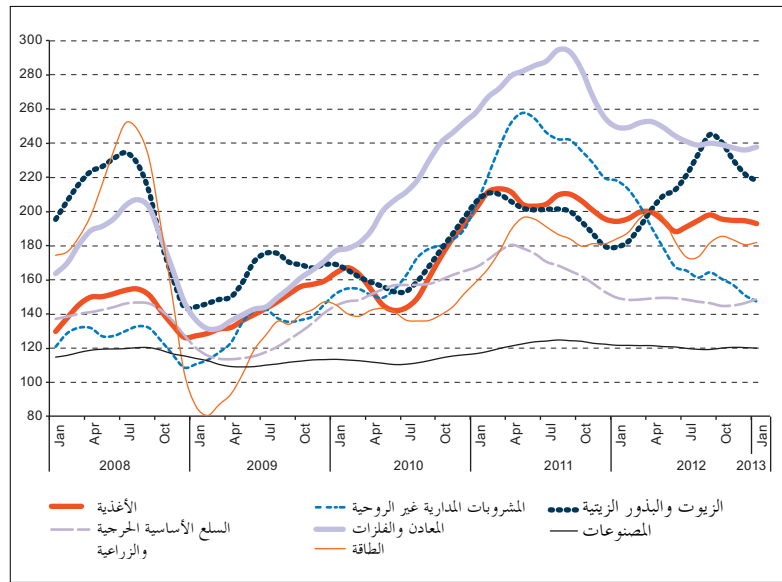
١٦ - وتواصل أيضا تدهور ميزان الخدمات في عام ٢٠١٢. ويبدو أن أحد الأسباب الرئيسية يتمثل في زيادة تكاليف الشحن والتأمين والخدمات الأخرى المرتبطة باستيراد السلع (الذي استمر حجمه في الازدياد، على النحو المشار إليه أعلاه). وتحققت أسوأ النتائج في أمريكا الجنوبية. وعلى خلاف ذلك، ظل ميزان الخدمات ثابتا كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان أمريكا الوسطى والمكسيك.

١٧ - ونتج عن ضعف الطلب الخارجي تدهور طفيف في معدلات التبادل التجاري. ونتيجة لانخفاض النمو الاقتصادي العالمي، لا سيما في أوروبا، وبدرجة أقل في آسيا، اتجهت أسعار بعض السلع الأساسية التي تمثل جزءا كبيرا من سلة صادرات المنطقة نحو الانخفاض في عام ٢٠١٢ (انظر الشكل الثاني). وعلى وجه الخصوص، أدى انخفاض الطلب من الاقتصادات الناشئة والنامية، ولا سيما في آسيا، إلى انهيار أسعار الفلزات والمعادن. وعلى النقيض من ذلك، مثلت أسعار المواد الغذائية استثناء جزئيا لهذا الاتجاه، لأنها لم تنخفض، بل شهدت تقلبات نتيجة للعوامل المناخية.

الشكل الثاني

أمريكا اللاتينية: مؤشرات أسعار الصادرات من السلع الأساسية والمصنوعات، من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣<sup>(١)</sup>

(المؤشر: ٢٠٠٠ = ١٠٠، المتوسط المتحرك لمدة ثلاثة أشهر)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الإحصاءات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والمكتب الهولندي لتحليل السياسات الاقتصادية.

(أ) تم ترجيح فئات السلع الأساسية حسب حصتها من صادرات أمريكا اللاتينية.



١٨ - وانخفضت أسعار النفط في الفصل الثاني من عام ٢٠١٢ بعد أن بقيت عالية في الأشهر الأولى من العام. غير أن هذا الاتجاه انعكس في الفصل الثالث، وكانت الأسعار في نهاية السنة قريبة جدا من مستوياتها في عام ٢٠١١. وتعكس التقلبات المحدودة لأسعار النفط الزيادة المسجلة في الإنتاج العالمي (ولا سيما في الشرق الأوسط)، وتباطؤ الطلب في منطقة اليورو بالخصوص.

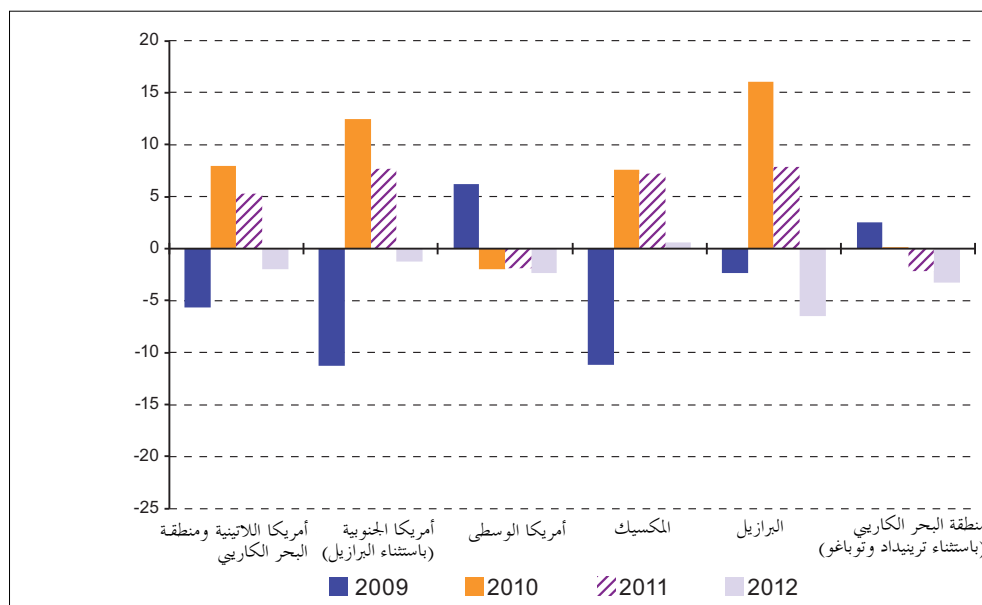
١٩ - وبالنظر إلى هذه التطورات، قُدر بأن معدلات التبادل التجاري في المنطقة سجلت انخفاضا بنسبة ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٢ (انظر الشكل الثالث). غير أن الانخفاض في أمريكا الجنوبية قُدر بنسبة ٣,٥ في المائة، وتحملت البلدان المصدرة للمعادن والفلزات (شيلي وبيرو والبرازيل) أكبر هبوط، في حين شهدت البلدان الأخرى في المنطقة، لا سيما تلك التي تصدر المنتجات الزراعية - الصناعية أو منتجات النفط، مكاسب متواضعة في معدلات التبادل التجاري.

٢٠ - ويقدر انخفاض معدلات التبادل التجاري بنسبة ١,٧ في المائة فيما يخص بلدان أمريكا الوسطى وبنسبة ٣,٢ في المائة فيما يتعلق ببلدان منطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٢. ويُعزى التدهور إلى انخفاض أسعار المنتجات الأساسية التي تصدرها هذه المناطق دون الإقليمية (السكر والبن والفلزات). وفي حالة المكسيك، تحسنت شروط التبادل التجاري قليلا لكون صادراتها الرئيسية من السلع المصنعة.

٢١ - وتشير التقديرات إلى أن الحساب الجاري لميزان المدفوعات شهد تدهورا في معظم بلدان المنطقة. ويُقدّر العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي أعلنته بلدان أمريكا اللاتينية، خاصة كنتيجة لتدهور الميزان التجاري، بنسبة ١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في عام ٢٠١٢، وهو عجز تفاقم بشكل طفيف عن نسبة ١,٣ في المائة المسجلة عام ٢٠١١ (انظر الجدول). وبسبب ركود الاقتصاد العالمي، يُقدر بأن قيم الصادرات سجلت نموا أقل (١,٦ في المائة) من نسبة نمو الواردات (٤ في المائة)، وبالتالي تدهور الميزان التجاري من فائض قدره ٠,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في عام ٢٠١١ إلى عجز قدره ٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٢.

الشكل الثالث  
أمريكا اللاتينية: تقديرات التقلبات في معدلات التبادل التجاري في الفترة  
٢٠٠٩-٢٠١٢<sup>(أ)</sup>

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الإحصاءات الرسمية.  
(أ) بيانات الفترة ٢٠١٢ هي تقديرات.

الجدول  
أمريكا اللاتينية: تفاصيل الحساب الجاري، حسب المنطقة دون الإقليمية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢<sup>(أ)</sup>  
(النسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

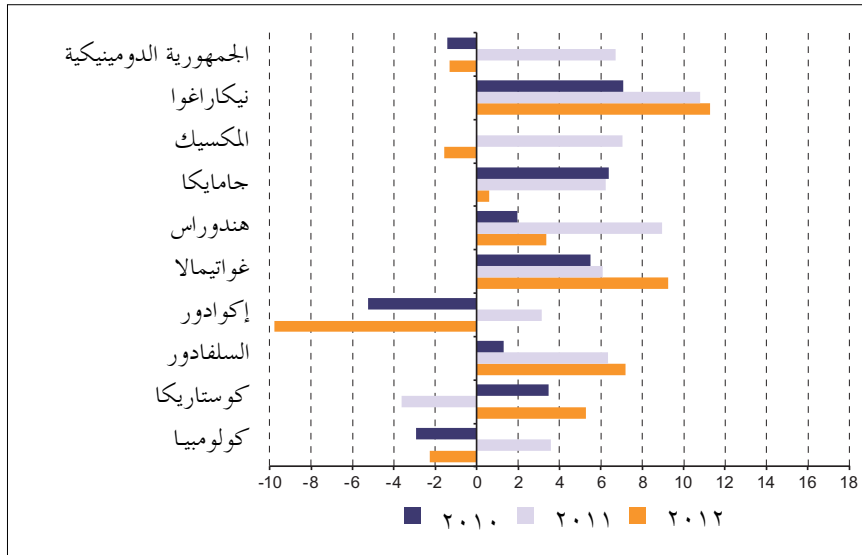
الحساب الجاري	ميزان التحويلات		ميزان الإيرادات		ميزان الخدمات		ميزان السلع				
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١			
	١,٦-	١,٣-	١,١	١,١	٢,٣-	٢,٥-	١,٣-	١,٢-	٠,٩	١,٣	أمريكا اللاتينية
	١,٥-	١,١-	٠,٤	٠,٤	٢,٥-	٢,٧-	١,٦-	١,٥-	٢,٢	٢,٧	أمريكا الجنوبية
	٧,٠-	٧,١-	٨,٣	٨,٧	٣,٦-	٣,٤-	٣,٨	٣,٧	١٥,٥-	١٦,١-	أمريكا الوسطى
	٠,٧-	٠,٨-	١,٩	٢,٠	١,٤-	١,٥-	١,٢-	١,٢-	٠,٠	٠,١-	المكسيك

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الإحصاءات الرسمية.  
(أ) بيانات الفترة ٢٠١٢ هي تقديرات.

٢٢ - ويعود السبب الرئيسي لتراجع الحساب الجاري إلى انخفاض فائض السلع الناتج عن انخفاض الطلب على السلع الأساسية وتراجع معدلات التبادل التجاري، ولا سيما بالنسبة للبلدان المصدرة أكثر من غيرها إلى منطقة اليورو والصين. ومع ذلك فقد كانت هناك اختلافات كبيرة بين بلدان المنطقة في هذا الصدد. ويبدو أن شيلي وبيرو قد سجلتا فائضا أقل بكثير في تجارة السلع بسبب تراجع صادراتهما إلى آسيا وأوروبا. أما العجز التجاري في البرازيل فقد ازداد، حيث تقلصت الصادرات بشكل كبير. وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن الميزان التجاري للسلع قد تحسن في إكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات نظرا لارتفاع أسعار منتجات النفط وزيادة حجم الصادرات. ويظهر أن الميزان التجاري في المكسيك قد حافظ نوعا ما على نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من تقلص العجز في الحساب الجاري نتيجة انخفاض معاملات تدفق الإيرادات إلى الخارج. ويبدو أيضا أن العجز في الحساب الجاري في أمريكا الوسطى قد ظل إلى حد ما دون تغيير، حيث استقر في معدل يناهز ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٢٣ - وارتفعت قليلا التحويلات الجارية التي تتألف أساسا من تحويلات العمال في الخارج. وظلت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند معدل ١,١ في المائة في عام ٢٠١٢، رغم وجود اختلافات كبيرة حسب البلدان (انظر الشكل الرابع). وسُجلت الزيادات الكبيرة في السلفادور وغواتيمالا بسبب التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي والآفاق التي أصبح يتيحها سوق العمل في الولايات المتحدة، بينما نتج الارتفاع المسجل في نيكاراغوا أساسا عن عمل مهاجري هذا البلد في كوستاريكا. وفي الوقت ذاته، عكس انخفاض تدفقات التحويلات إلى كولومبيا وإكوادور الصعوبة التي تشهدها العمالة في إسبانيا، وهي الوجهة الرئيسية للمهاجرين الكولومبيين والإكوادوريين، حيث ظل معدل البطالة مستقرا في ما يناهز ٢٥ في المائة.

الشكل الرابع  
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٠ بلدان): تغير تحويلات العمال المهاجرين  
حسب السنوات في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٢<sup>(أ)</sup>  
(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الإحصاءات الرسمية.

(أ) حُسبت المعدلات لكوستاريكا وإكوادور حتى الفصل الثالث من عام ٢٠١٢.

٢٤ - ويقدر أن معدلات العجز في حساب الدخل قد تحسنت قليلا من حيث القيم الاسمية، من ٢,٥ في المائة إلى ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، مما عكس الاتجاه التراجعي الذي سُجل في السنوات الأخيرة. ويرتبط هذا التطور بانخفاض عدد من أسعار السلع الأساسية المصدرة في عام ٢٠١٢، مما أدى إلى انخفاض إيرادات الشركات الأجنبية العاملة في المنطقة أو المستثمرة فيها، مع ما يترتب على ذلك من انخفاض في تحويلات الأرباح.

٢٥ - وفي ظل عدم الاستقرار المالي العالمي، تراجع صافي رأس المال الداخل على المدى القصير إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٢، إذ ظلت التدفقات المالية إلى المنطقة فوق معدل العجز في الحساب الجاري واحتياجات إعادة التمويل، بحيث استمر اتجاه الاحتياطات الدولية إلى الازدياد، وإن كانت قد طرأت بعض التغيرات مقارنة بعام ٢٠١١. وكان صافي التدفقات المالية الداخلة منخفضا بشكل كبير مقارنة بالسنة السابقة، وهو ما يعني، مقترنا بتسجيل معدلات عجز أكبر في الحساب الجاري، أن معدل الاحتياطات المتراكمة في ذلك العام لم تتعد ٥٠ في المائة مما سُجل في عام ٢٠١١.

٢٦ - ويعزى الانخفاض في صافي التدفقات الداخلة أساسا إلى ازدياد التدفقات الخارجة في الفئة الأخرى من التزامات الاستثمار الصافية، التي تشمل العناصر الأكثر تقلبا والأقصر أجلا من التمويل الخارجي، والتي عكس تطورها جزئيا زيادة عدم موثوقية الأسواق المالية العالمية. وسُجّلت أعلى التدفقات الخارجة في الأرجنتين وجمهورية فنزويلا البوليفارية والمكسيك، وإن شهدت أوروغواي وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا أيضا معدلات كبيرة من التدفقات الخارجة.

٢٧ - وتراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر قليلا، لكنه ظل أعلى بكثير من المستويات المسجلة في عام ٢٠١٠، مما يعكس جاذبية المنطقة كوجهة استثمارية. وأخيرا، أظهر صافي حافظة الاستثمار زيادة طفيفة مقارنة بعام ٢٠١١، وخاصة في المكسيك. وبشكل عام، كانت إصدارات سندات القطاع الخاص في الخارج نشطة جدا في عام ٢٠١٢، وهو ما يتجاوز الإصدارات السيادية (التي تراجعت في بلدان من قبيل جمهورية فنزويلا البوليفارية والسلفادور والجمهورية الدومينيكية والمكسيك)، رغم ما سجلته المنطقة من زيادة طفيفة في مؤشر المجازفة.

### ثالثا - النمو الاقتصادي والعمالة والأجور

٢٨ - تباطأت وتيرة النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١٢، وإن حافظ العديد من الاقتصادات على زخمه. وأظهر النشاط الاقتصادي الناشئ عن التفاعل بين التراجع الاقتصادي العالمي ونمط التخصص في المنطقة ومزيج السياسات التي تنفذها الحكومات أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ما زالت تتمتع بالقدرة على مقاومة الصدمات الخارجية. وعلى وجه الخصوص، تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي (٣ في المائة) معدل النمو العالمي (٢,٢ في المائة)، وانخفض معدل البطالة من ٦,٩ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٦,٤ في المائة في عام ٢٠١٢، وارتفعت الأجور الفعلية. وسجل معظم بلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة باللغتين الإنكليزية والهولندية، التي استغرقت وقتا أطول للتعافي من الأزمة المالية العالمية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، معدلات نمو ظلت منخفضة في عام ٢٠١٢، لكنها كانت إيجابية ومرتفعة قليلا بالمقارنة مع عام ٢٠١١ (١,١ في المائة مقابل ٠,٤ في المائة).

٢٩ - وشكل معدل النمو الأبطأ في اثنين من أكبر الاقتصادات في المنطقة، وهما الأرجنتين (٢ في المائة في عام ٢٠١٢ مقارنة بـ ٨,٩ في المائة في ٢٠١١) والبرازيل (٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٢ مقارنة بـ ٢,٧ في عام ٢٠١١) عائقا أمام أدائها. وباستثناء هذين البلدين، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنسبة ٤,٤ في المائة، وهو المعدل الذي لم يكن بعيدا جدا عن المعدل الذي سجلته المنطقة دون البلدين في عام ٢٠١١ (٤,٥ في المائة). وحقق اقتصاد المكسيك نموا بمعدل ٣,٩ في المائة وسجلت عدة بلدان معدلات بلغت ٥ في المائة أو أكثر، بما في ذلك جمهورية فنزويلا البوليفارية وشيلي (٥,٦ في المائة لكل منهما)، وكوستاريكا (٥ في المائة)، وبيرو (٦,٣ في المائة) ودولة بوليفيا المتعددة القوميات (٥,٢ في المائة). ومرة أخرى، كانت بنما هي الاقتصاد الأسرع نموا في المنطقة (١٠,٧ في المائة). أما باقي اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فحققت نموا بنسبة تراوحت بين ١ في المائة و ٥ في المائة، باستثناء باراغواي وسانت كيتس ونيفيس وجامايكا التي سجلت معدل نمو سلبيا. وحققت أمريكا الوسطى عامة نموا بمعدل ٤,٢ في المائة، في حين سجلت أمريكا الجنوبية معدل ٢,٥ في المائة ومنطقة البحر الكاريبي معدل ١,١ في المائة.

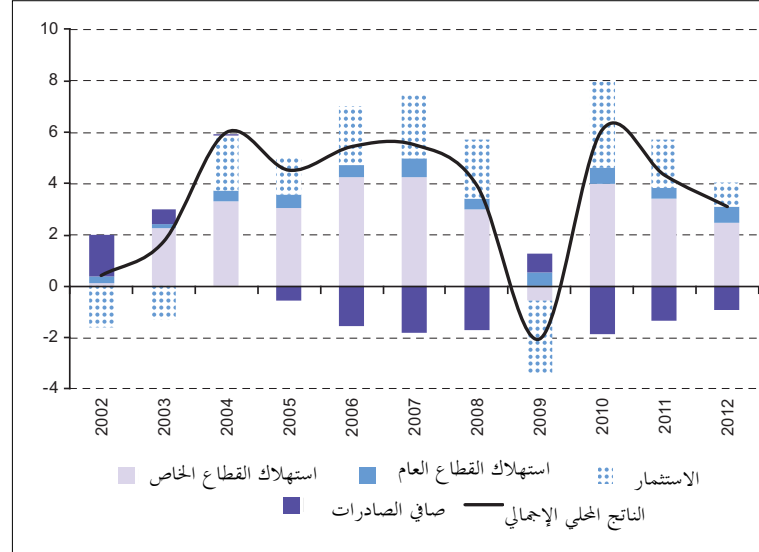
٣٠ - ومن حيث المعدلات الإقليمية الإجمالية، تحرك النشاط الاقتصادي في المنطقة اتجاهين متضادين في عام ٢٠١٢: فمن جهة، تواصل التباطؤ الملحوظ في عام ٢٠١١ إلى النصف الأول من عام ٢٠١٢، وإن لم يكن ذلك بنفس الحدة في جميع البلدان؛ غير أنه في الفصل الثالث شرع الاقتصاد الإقليمي في التحسن بفضل الانتعاش الطفيف للاقتصاد البرازيلي.

٣١ - وظل الاستهلاك العنصر الرائد من عناصر النمو. ففي ظل ضعف الطلب الخارجي، يُعزى النمو الذي شهدته المنطقة إلى الطلب المحلي الذي حفزته جزئيا تدابير السياسة النقدية أو المالية المتبعة في معظم البلدان (انظر الشكل الخامس). وكان الارتفاع في الطلب بالأساس انعكاسا للاستهلاك، حيث أن الاستهلاك العام ساهم بنسبة فاقت نسبة مساهمته في عام ٢٠١١، واقترن ذلك باستمرار زيادة الإنفاق العام في العديد من البلدان. وقابل الطلب المحلي القوي جزئيا أداءً أكثر بطئا في القطاع الخارجي، الذي كان له أثر سلبي أكبر في العديد من بلدان أمريكا الجنوبية.

## الشكل الخامس

أمريكا اللاتينية: نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسب مساهمة عناصر الطلب الإجمالي في النمو في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠١٢<sup>(أ)</sup>

(بالنسب المئوية المستندة إلى دولار الولايات المتحدة بأسعار صرفه الثابتة في عام ٢٠٠٥)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الإحصاءات الرسمية. (أ) بيانات عام ٢٠١٢ تقديرية.

٣٢ - وواكب أداء الطلب المحلي ارتفاعاً في النشاط الاقتصادي المحلي، ولا سيما في قطاعي الخدمات (التجارة، المطاعم والفنادق، والخدمات المالية والتجارية) والبناء. وتوسعت أنشطة الخدمات توسعا كبيرا في جميع مجالاتها، حيث سجلت كل البلدان نموا إيجابيا فيها. وشهد قطاع البناء زيادة فوق العشرة في المائة في جمهورية فنزويلا البوليفارية وإكوادور وبنما وبيرو وأوروغواي، وذلك على عكس الأرجنتين وباراغواي اللتين شهدتا انكماشا في النشاط.

٣٣ - وساهم الاستثمار في النمو في عام ٢٠١٢ بنسبة أقل من مساهمته في عام ٢٠١١، ويرجع ذلك بالأساس إلى تراجع معدل الاستثمار في كل من الأرجنتين والبرازيل، مما أثر بشدة على المتوسط الإقليمي. وشهد نمو الاستثمار ركودا أيضا في بعض بلدان أمريكا الوسطى، وفي كوبا في الجمهورية الدومينيكية، وكانت معدلاته منخفضة جدا إذ بلغت حوالي ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو أقل في عام ٢٠١٢، رغم التحويلات المالية التي ساعدت على تخفيف زيادة الطلب المحلي. ومع ذلك، ازداد الاستثمار ازديادا كبيرا في بلدان أخرى في المنطقة، حيث حققت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي متوسط

استثمار إجمالي بلغ ٢٢,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢، وهي أعلى قيمة سجلت منذ عام ١٩٨١. وتشير الأدلة على تحقيق نمو أكبر في البناء والتجارة إلى تكريس غالبية الاستثمارات لهذين القطاعين وقلة ما كُرس منها لشراء الآلات والمعدات.

٣٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، يعني نقصان الزخم في الطلب المحلي أن الواردات الفعلية من السلع والخدمات كانت أقل نشاطا إذ بلغت ٤,٧ في المائة، مما يعكس نمواً أكثر اعتدالاً في الاستهلاك والاستثمار في المنطقة ككل. وفي الوقت نفسه، ازدادت الصادرات الحقيقية من السلع والخدمات بمعدل ٣,٧ في المائة. وفي ظل التقلص الشديد للواردات الفعلية الإقليمية مقارنة مع عام ٢٠١١، ساهم صافي الصادرات مرة أخرى في إحداث أثر سلبي على النمو، وإن كان ذلك بمعدل أقل مما سُجل في عام ٢٠١١.

٣٥ - وارتفعت معدلات العمالة والأجور، حيث انخفض معدل البطالة في صفوف النساء أكثر من انخفاضه في صفوف الرجال، لكن هناك أدلة على أن نمو العمالة "ذات الجودة" قد تباطأ في بعض البلدان. وبالنسبة للمنطقة ككل، انخفض معدل البطالة في المناطق الحضرية من ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٦,٤ في المائة في عام ٢٠١٢، وهذا ليس بالإنجاز المهيمن في سياق تباطؤ الاقتصاد العالمي، ولكنه مكسب أصغر مما كان قد تحقق في السنتين الأخيرتين حيث بلغ معدل البطالة ٨,١ في المائة في عام ٢٠٠٩ و ٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٠. ويمثل هذا المعدل انخفاضا قدره ٤٠٠.٠٠٠ عاطل من أصل العدد المطلق للعاطلين في مدن المنطقة عموماً، الذي بلغ حوالي ١٥ مليون عاطل. وكان انخفاض معدل البطالة وارتفاع معدل العمالة في السنوات القليلة الماضية أكبر في بلدان أمريكا الجنوبية، وحدث نفس الشيء في المكسيك مؤخراً. لكن يبقى على المكسيك وأمريكا الوسطى أن يستعيدا معدلات العمالة المسجلة فيهما في عام ٢٠٠٩، أما منطقة البحر الكاريبي فلم تحقق انخفاضا كبيرا في معدل البطالة منذ عام ٢٠٠٩.

٣٦ - وعلى أساس المتوسط البسيط لـ ١٥ بلداً أتيحت بياناتها المتعلقة بسوق العمل، مصنفة حسب نوع الجنس، سُجل الارتفاع في مستويات العمالة أساساً في صفوف النساء: إذ ارتفع معدل عمالة الإناث بنسبة ٠,٤ في المائة، في حين ظل معدل عمالة الذكور دون تغيير. واستمر الاتجاه التصاعدي الطويل الأمد لمعدل مشاركة الإناث (٠,٣ في المائة)، في حين تراجع معدل مشاركة الذكور في كثير من البلدان، حيث بلغ متوسط الانخفاض ٠,١ في المائة. ونتيجة لذلك، انخفض معدل بطالة النساء قليلاً (بنسبة ٠,٢ في المائة) مقارنة بانخفاض معدل بطالة الرجال (٠,١ في المائة). وعلى الرغم من التقدم المحرز في الآونة



الأخيرة، لا تزال الفوارق بين الرجال والنساء من حيث المشاركة والعمالة والبطالة غير منصفة للنساء بالمرّة<sup>(١)</sup>.

٣٧ - وساعد ارتفاع الإنفاق الحكومي الجاري على تحفيز زيادة العمالة في القطاع العام في العديد من البلدان في عام ٢٠١٢. وتشير المؤشرات الأخرى إلى استمرار تحسن ظروف سوق العمل، ولكن بمعدل أبطأ من ذي قبل. وظل نمو العمالة بأجر في القطاع النظامي كبيراً في العديد من البلدان، ولكنه تباطأ في الأرجنتين والبرازيل على وجه الخصوص، وذلك من جراء تباطؤ النمو الاقتصادي. وما زالت زيادة معدل العمالة بأجر (٣,١ في المائة) تفوق زيادة معدل العمل الحر (١,٣ في المائة). وفي الأرجنتين وحدها، حدث العكس تماماً حيث اطرقت زيادة معدل العمل الحر. وفي معظم البلدان التي تتوفر بيانات عنها (من ٧ إلى ١٠)، ازدادت نسبة قطاع الخدمات من معدل العمالة الإجمالي، مما يعكس تباطؤ النمو في القطاعات القابلة للتداول التجاري، مثل الزراعة والصناعة، التي تضررت أكثر من انكماش الطلب الخارجي.

٣٨ - وبصفة عامة، ارتفعت الأجور الفعلية، مما ساعد على تعزيز الطلب المحلي، ولا سيما الاستهلاك. وساهم ارتفاع الحد الأدنى للأجور في العديد من البلدان في ارتفاع الأجور الفعلية على المستوى الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، أدخل عدد من البلدان تغييرات على تشريعات العمل، وشمل ذلك التدابير الرامية إلى تخويل المزيد من الحقوق للعمال المحليين ورفع دخلهم (نيكاراغوا وأوروغواي وإكوادور)، وتوسيع نطاق الحق في الإرضاع الطبيعي (جمهورية فنزويلا البوليفارية وإكوادور والمكسيك)، وإعادة هيكلة اشتراكات الضمان الاجتماعي لتستفيد منها الأنشطة الكثيفة العمالة (البرازيل). أما في المكسيك فتم إجراء تغييرات تشريعية أوسع نطاقاً، بما في ذلك بدء العمل بأنواع جديدة من العقود وتنظيم التعاقد من الباطن. وأدخلت تغييرات جوهرية في جمهورية فنزويلا البوليفارية كذلك، حيث منعت الاستعانة بمصادر خارجية، وقُلصت ساعات العمل اليومية وزيّدت مدفوعات نهاية الخدمة.

(١) في عام ٢٠١١، بلغ معدل البطالة الرسمي في المناطق الحضرية، استناداً إلى المتوسط البسيط المسجل في ١٩ بلداً من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ٦,٦ في المائة للرجال و ٨,٨ في المائة للنساء.

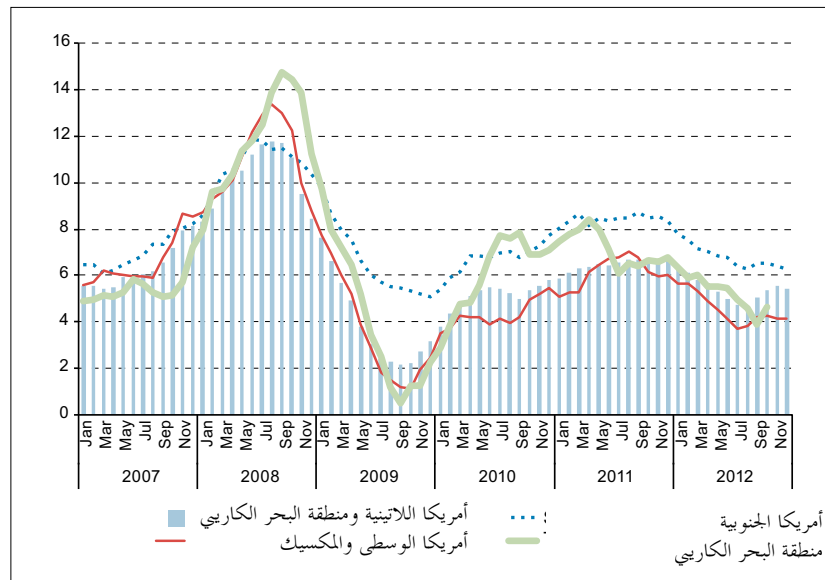
## رابعا - الاستجابة على صعيد السياسات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٩ - وُجّهت السياسة النقدية في معظم البلدان، نحو إبطال الأثر السلبي الذي يتركه انكماش الطلب الخارجي في النشاط الاقتصادي. وتجنبت البلدان بصفة عامة اتباع السياسات التي من شأنها أن تخنق نمو الائتمان والطلب المحلي، من قبيل رفع أسعار الفائدة أو غير ذلك من أنواع التدابير الرامية إلى التحكم في الإجماع النقدية، وذلك على الرغم من زيادة طفيفة في معدل التضخم تعود جزئياً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وتجاوز التضخم مؤقتاً السقف الذي تحدده البلدان التي لها مخططات لتحديد معدل التضخم المستهدف، مثل المكسيك وبيرو، ولكن متوسط معدل التضخم غير الموازن في المنطقة لمدة ١٢ شهراً حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ انخفض من ٦,٧ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ٥,٦ في المائة (انظر الشكل السادس). ووفقاً للتصنيف حسب المناطق دون الإقليمية، سجلت أمريكا الجنوبية، كما كان الحال في عام ٢٠١١، أعلى معدل للتضخم، بينما شهدت أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي أكبر انخفاض في هذا المعدل.

الشكل السادس

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: معدل التضخم لمدة ١٢ شهراً، من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

(بالنسب المئوية)



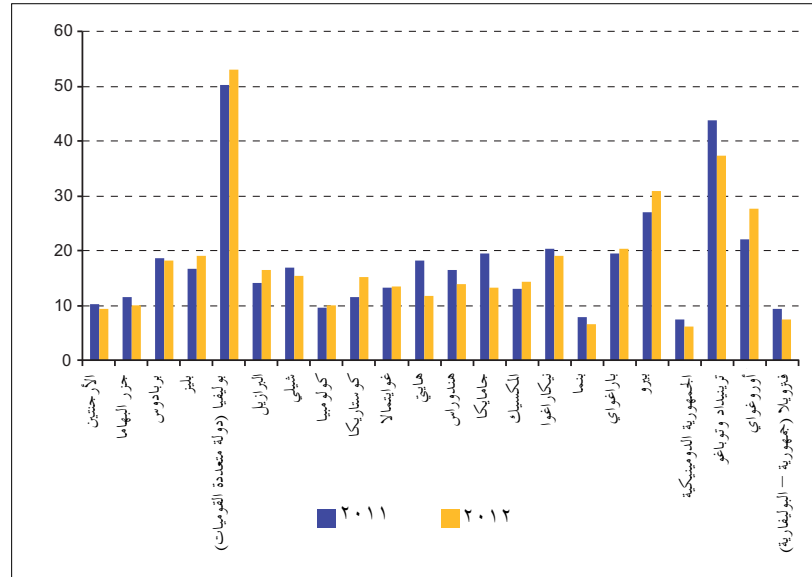
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الإحصاءات الرسمية.

٤٠ - وفي عام ٢٠١٢، استمرت السلطات النقدية في ضخ مقادير كبيرة من السيولة، مقاسة بالتغيرات الطارئة على القاعدة النقدية، حيث سُجلت معدلات زيادة فوق العشرة بالمائة في ١٧ من الدول الخمسة والعشرين التي تتوافر بيانات عنها. وتتميز في ذلك الأرجنتين وجمهورية فنزويلا البوليفارية وبيرو وسورينام، التي تجاوز فيها معدل الزيادة السنوية في القاعدة النقدية ٣٠ في المائة. وبالمثل، فإن مقياسي المجاميع النقدية الأعم نطاقاً (وهما MI و M2) قد ارتفعا في معظم بلدان المنطقة وإن لم يبلغ هذا الارتفاع ما سُجل في عام ٢٠١١، كما كان الحال فيما يتعلق بالقاعدة النقدية.

٤١ - وشملت الانعكاسات الأخرى لنوايا السلطات الزيادة الكبيرة في معدل الإقراض المحلي خلال عام ٢٠١٢، ولا سيما للقطاع الخاص، حيث تجاوزت معدلات الزيادة ١٠ في المائة في ٢٠ من البلدان الواحدة والثلاثين التي تتوافر بيانات عنها، كما ناهزت تلك المعدلات أو تجاوزت ٣٠ في المائة في الأرجنتين وجمهورية فنزويلا البوليفارية وغواتيمالا وهاتي ونيكاراغوا. أما فيما يتعلق بتوزيع الإقراض حسب القطاعات، فقد ازدادت القروض الاستهلاكية بشكل خاص ازديادا كبيرا بلغ ١٧ في المائة، وتليها القروض الممنوحة للتجارة (١٣ في المائة) ثم القروض الممنوحة للصناعة (١٠ في المائة).

٤٢ - وخُففت الضغوط من أجل رفع قيمة العملة لكن ازداد تقلب أسعار الصرف في البرازيل والمكسيك. وعلى النحو المشار إليه آنفاً، يعني تدهور وضع الحساب الجاري وتقلص تدفقات رؤوس الأموال إلى المنطقة أن تراكم الاحتياطيات كان أبطأ مما كان عليه في عام ٢٠١١، سواء كحصة من الناتج المحلي الإجمالي أم بالأرقام المطلقة. وقد تأثر هذا بشدة من جراء الانخفاض في تراكم الاحتياطيات في البرازيل اعتباراً من الفصل الأول من عام ٢٠١٢. ومع ذلك، تمثل الاحتياطيات أكثر من ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان، مثل بيرو وأوروغواي، وأكثر من ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة بوليفيا المتعددة القوميات (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع  
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بلدان مختارة): تغيرات الاحتياطيات الدولية في  
الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢  
(كسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الإحصاءات الرسمية.

٤٣ - وتدخّل العديد من المصارف المركزية، ولا سيما في الأرجنتين وكولومبيا وكوستاريكا وبيرو وأوروغواي، تدخلا نشطا في أسواق العملات. وفي الوقت نفسه، فعلى الرغم من أن البرازيل تدخلت في سوق العملة وراكت احتياطات فقط حتى أيار/مايو ٢٠١٢، تدخل المصرف المركزي بصورة غير مباشرة في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر باستخدام مبادلات العملات<sup>(٢)</sup> للتأثير على مسار سعر الصرف.

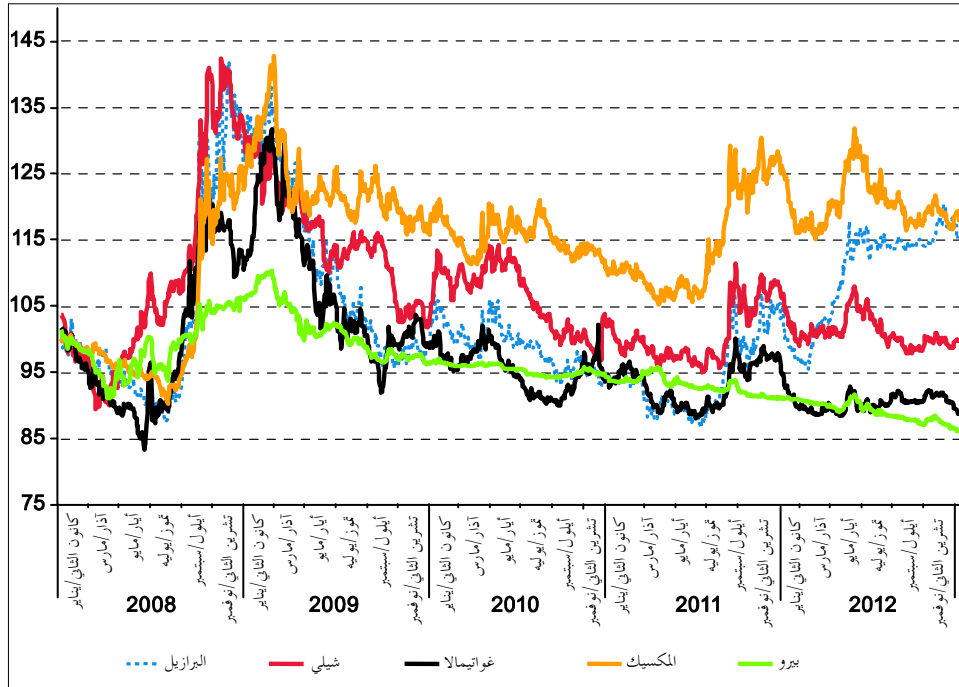
٤٤ - وفي البرازيل والمكسيك، أدى عدم الاستقرار المالي العالمي إلى زيادة تقلبات أسعار الصرف. ورغم أن أسعار الصرف في البلدان المندمجة اندمجا أشد في الأسواق المالية الدولية اتبعت نفس المسار في عام ٢٠١١، وسط مختلف الصدمات التي حدثت في تلك السنة، فإن درجة الارتباط بين تقلباتها بدأت تتناقص في أوائل عام ٢٠١٢ (انظر الشكل الثامن).

(٢) مبادلات العملات نوع من المشتقات المالية يقوم بموجبه طرفان بتبادل العملات لمدة محددة وبسعر معين، مع التزامهما بشراء تلك العملات عند نهاية المدة. وفي تشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بلغت قيمة معاملات تبادل العملات المستحقة الدفع ما قدره ٤,٩ بليون دولار.

٤٥ - وانخفضت القيمة الاسمية للعملة المحلية في البرازيل والمكسيك مقابل دولار الولايات المتحدة، لا سيما بسبب تضائل التوقعات بخصوص المسار المستقبلي للاقتصاد الأوروبي خلال الفصل الثالث من عام ٢٠١٢.

الشكل الثامن

أمريكا اللاتينية (بلدان مختارة): أسعار الصرف الاسمية مقابل دولار الولايات المتحدة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠  
(المؤشر: كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ = ١٠٠)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الإحصاءات الأرقام الرسمية.

٤٦ - وقد أدت اتجاهات أسعار الصرف الاسمية، بالإضافة إلى دينامية التضخم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعلي الخارجي للمنطقة (ارتفاع أسعار العملات). بمتوسط قدره ٢,٨ في المائة خلال الأشهر العشرة الأولى لعام ٢٠١٢، بالمقارنة إلى نفس الفترة من عام ٢٠١١. وكان معدل ارتفاع أسعار العملات أكبر في أمريكا الجنوبية (٤,٩ في المائة باستثناء البرازيل) منه في أمريكا الوسطى (٢ في المائة)، نتيجة لتأثير انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعلي في جمهورية فنزويلا البوليفارية بسبب ارتفاع معدل التضخم فيها وأسعار صرفها الثابتة. وانخفض سعر الصرف الحقيقي الفعلي الخارجي لمنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية بنفس القدر تقريبا الذي

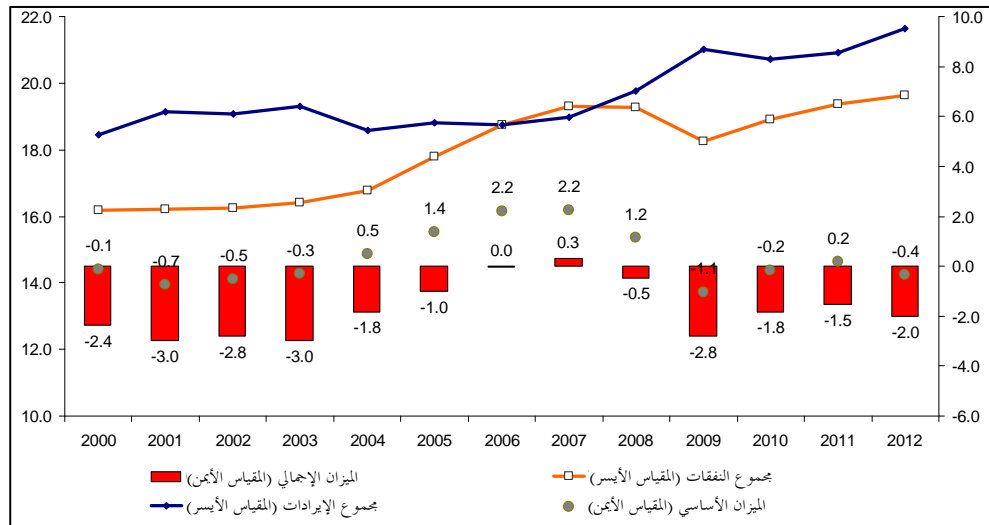
انخفض به في أمريكا الجنوبية، ويرجع السبب في ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار العملة في ترينيداد وتوباغو.

٤٧ - وتواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز سياسات الاحتراز على مستوى الاقتصاد الكلي عن طريق إدخال تغييرات في متطلبات الاحتياطي القانوني، أحيانا بهدف التشجيع على استخدام العملات الوطنية (كما هو الحال في أوروغواي وباراغواي وبيرو ودولة بوليفيا المتعددة القوميات)، أو منع الأسر المعيشية من الإفراط في الاستدانة (كولومبيا). وأجريت إصلاحات أيضا في النظم المالية من أجل تحسين التأهب لمواجهة الدورات الاقتصادية العكسية (إكوادور)، أو الحد من مخاطر أسعار الفائدة (جزر البهاما وباراغواي وإكوادور)، أو توسيع نطاق سلطات المصارف المركزية (الأرجنتين، وغواتيمالا بدرجة أقل).

٤٨ - وتدهور الوضع المالي في أغلبية البلدان، غير أن السياسات المالية ظلت حذرة في الغالب. واتسعت الهوة بين الإيرادات والنفقات في معظم البلدان، باستثناءات قليلة، بسبب التسارع في ارتفاع النفقات (٧،٠ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة مع الإيرادات (٢،٠ نقطة مئوية). وحدث عجز في الميزان الأساسي (قبل خصم مدفوعات سعر الفائدة) بمقدار ٤،٠ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، على عكس الفائض المحقق في ٢٠١١ البالغ ٢،٠ نقطة مئوية. واعتري الميزان الإجمالي (الذي يشمل سعر الفائدة المدفوع على الدين الحكومي) عجز مقداره نقطتان مئويتان من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة (انظر الشكل التاسع).

### الشكل التاسع

أمريكا اللاتينية (١٩ بلدا): المؤشرات المالية للحكومات المركزية في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢<sup>(١)</sup>  
(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الإحصاءات الرسمية.

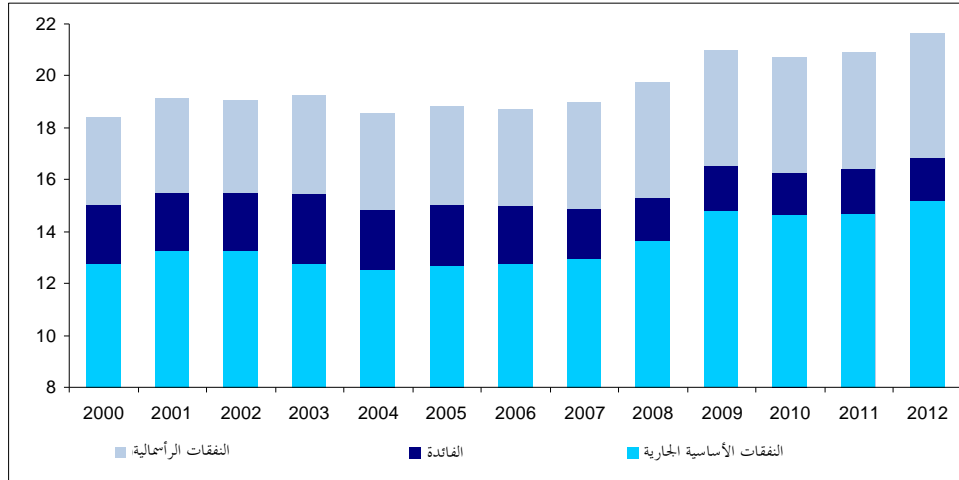
(أ) متوسطات بسيطة.

(ب) بيانات عام ٢٠١٢ تقديرية.

٤٩ - وقد ساعد ارتفاع النفقات على إدامة الزخم في الطلب المحلي، لا سيما الطلب الاستهلاكي، حيث ارتفع مستوى النفقات الجارية بمقدار ٠،٤ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع مستوى النفقات الرأسمالية بمقدار ٠،٣ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل العاشر). وفي حالة الصادرات من الموارد الطبيعية عوض عن الانخفاض في الإيرادات من غير الضرائب ارتفاع مكافئ في الإيرادات الضريبية ناتج عن انتعاش الطلب المحلي، غير أن الارتفاع في الإيرادات كان متواضعا جدا في العادة في البلدان التي ارتفعت إيراداتها. وفي نفس الوقت من المتوقع أن يؤدي مختلف التدابير أو الإصلاحات الضريبية الجاري تنفيذها في عدة بلدان (إكوادور، بنما، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، شيلي، غواتيمالا، كولومبيا) إلى زيادة عبئها الضريبي في عام ٢٠١٣.

٥٠ - وارتفع مستوى الديون ارتفاعا بسيطا فقط، ولم يشكل خطرا على الاستدامة المالية في بلدان أمريكا اللاتينية، حيث ارتفعت نسبة ديون الحكومات المركزية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٣١،٣ في المائة في عام ٢٠١٢. غير أن منطقة البحر الكاريبي شهدت تدهورا أكبر في المالية، حيث اتسعت هوة العجز المالي عموما من ٣،٦ إلى ٤ نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت البلدان المعتمدة على المواد الخام، مثل بليز وترينيداد وتوباغو وسورينام وغيانا، قد حافظت على أداء مالي وضريبي أفضل في السنوات السابقة، إلا أن وضعها تدهور بسرعة في عام ٢٠١٢. وتضررت اقتصادات الخدمات، مثل أنتيغوا وبربودا وبربادوس وجامايكا وجزر البهاما تضررا شديدا من انخفاض إيراداتها من السياحة والخدمات المالية الخارجية منذ بدء الأزمة المالية الدولية، وظلت تعاني من هذه الآثار في عام ٢٠١٢. ولذا ارتفعت الديون الحكومية في بربادوس إلى ١٠٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفي جامايكا إلى ١٢٨ في المائة منه في عام ٢٠١٢.

الشكل العاشر  
أمريكا اللاتينية (١٩ بلدا): نفقات الحكومات المركزية في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى  
عام ٢٠١٢<sup>(أ)</sup>  
(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الإحصاءات الرسمية.  
(أ) بيانات عام ٢٠١٢ تقديرية.

## خامسا - التوقعات والتحديات

٥١ - تعتمد التوقعات الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اعتمادا كبيرا على الكيفية التي يتطور بها الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٣. وأرجح السيناريوهات هو استمرار معدل النمو المنخفض في أوروبا، بل وحدوث انتكاس في بعض البلدان الأوروبية. ولا تزال الأزمة في منطقة اليورو أحد عوامل الخطر الرئيسية بالنسبة لأمريكا اللاتينية والاقتصاد العالمي بصفة عامة. وقد حال الوضع في أوروبا دون التوصل إلى توافق في الآراء حول ما إذا كان طريق الخروج من الأزمة هو النقش المالي والإصلاحات الهيكلية، أو انتهاج سياسات تعطي دفعة للنمو. وتشير جميع الأدلة إلى أن الجهود ستوجه نحو معالجة أوضاع محددة، عن طريق توفير السيولة والمعونة المالية لمساعدة الاقتصادات المتضررة على تجاوز مراحل حاسمة والتشجيع على إدخال إصلاحات هيكلية متدرجة (وهو النهج المسمى بـ "التخبط").

٥٢ - ولم تتوصل الولايات المتحدة في تلك الأثناء سوى إلى وفاق مالي جزئي، وعلى الرغم من أن تقييد الاستدانة الحكومية قد تم تجنبه في الوقت الحاضر، فإن الفشل في التوصل إلى اتفاق بشأن حلول مالية على المدى الطويل قد أدى إلى تطبيق تخفيضات أوتوماتيكية في النفقات ("التخية sequester") نصت عليها ميزانية عام ٢٠١١. ومن المرجح أن تؤدي



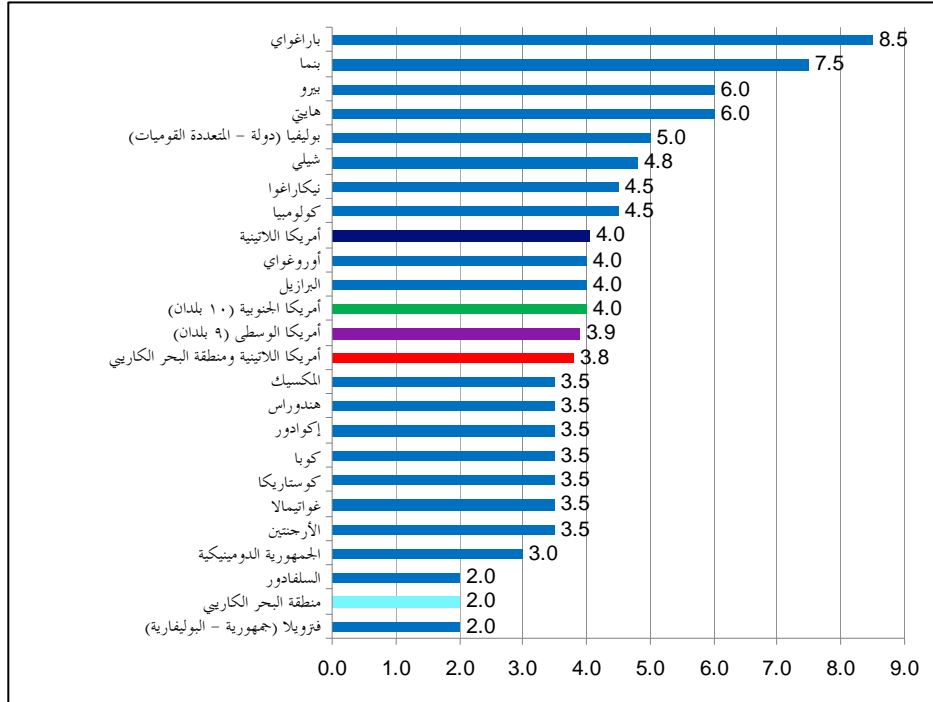
هذه التخفيضات إلى إضعاف النمو، لكنها ليست كبيرة بالقدر الكافي للتسبب في انتكاس الاقتصاد. وإذا أمكن التوصل إلى اتفاق خلال العام لتخفيف وطأة هذه التعديلات، وهو الاحتمال الأرجح على ما يبدو، فمن المتوقع أن يستمر الاقتصاد في النمو وإن كان نمواً محدوداً. وقد أكد مصرف الاحتياطي الاتحادي أيضاً عزمه على مواصلة اتخاذ موقف مساند للنمو في سياساته المالية. ونظراً لكون مؤشرات العمالة والإسكان ملائمة أيضاً فإن إسقاطات نمو اقتصاد الولايات المتحدة تنبأً بنسبة قدرها حوالي ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٣. أما معدل النمو في الصين، فقد يرتفع، أو على الأقل لا يتوقع أن ينخفض في عام ٢٠١٣، ويعتمد ذلك على مدى تمكن البلد من زيادة استهلاكه المحلي، مع السيطرة على التضخم واستعادة نمو الصادرات. بيد أن الصين قد تلقى صعوبة في زيادة صادراتها إذا تعذر التوصل إلى اتفاق مالي في الولايات المتحدة، أو إذا كان أداء الاقتصاد الأوروبي أسوأ مما كان عليه في عام ٢٠١٢. ويفترض السيناريو المبين أعلاه أيضاً أن النفط لن يشكل مصدراً إضافياً لعدم الاستقرار لأسباب جغرافية - سياسية.

٥٣ - وباعتماد خط أساس يستند إلى أرجح السيناريوهات في عام ٢٠١٣، يقدر بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يمكن أن يرتفع إلى حوالي ٣,٨ في المائة (انظر الشكل الحادي عشر)، لسبب يرجع إلى تأثير عاملين اثنين على الأخص. أولاً معدل نمو أعلى في الأرجنتين والبرازيل، يستند إلى انتعاش القطاع الزراعي في الأرجنتين وقطاعي الصناعة والاستثمارات في البرازيل. ومن شأن نمو التجارة بين البلدين أن يرفع أيضاً مستوى النشاط الاقتصادي في كل منهما. ثانياً، من المتوقع أن يشهد عدد من اقتصادات المنطقة طلباً محلياً قوياً بفعل التحسن في مؤشرات العمالة والزيادة في إقراض المصارف للقطاع الخاص. ويمكن أن يؤدي تراخي الطلب وظروف عدم اليقين في القطاع الخارجي إلى هبوط أسعار المواد الخام، رغم أن هذه الأسعار ستظل مرتفعة بالمعايير التاريخية. ونظراً لقلّة إسهام الطلب الخارجي في النمو الاقتصادي، وفي ظروف نمو اقتصادي عالمي متباطئ واستمرار انتعاش الطلب المحلي، سيزداد العجز في الحساب الجاري ازدياداً طفيفاً في عام ٢٠١٣. غير أن من المستبعد أن يسبب ذلك صعوبات في التمويل الخارجي لأسباب ثلاثة. أولاً، أغلبية بلدان المنطقة لديها مخزونات دولية كافية. ثانياً، مستويات استدامة الحكومات من الخارج متدنية إلا في عدد قليل من بلدان منطقة البحر الكاريبي. وباعتبار الأصول الخارجية المتراكمة لدى عدد من البلدان أيضاً، تبدو المنطقة عموماً في وضع ملائم للوفاء بالتزاماتها الخارجية بسهولة. ثالثاً منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في وضع أفضل من المناطق الأخرى من حيث المخاطر في الوقت الراهن، وستظل تشكل وجهة مرغوباً فيها للاستثمارات المباشرة الأجنبية، عدا استثناءات قليلة. وإضافة إلى ذلك من المتوقع جداً أن تستمر تقييمات المخاطر فيها في التحسن خلال عام ٢٠١٣، ولذا يُتوقع أن تكون التدفقات المالية المنتظمة في عام ٢٠١٣ كافية لتغطية أية احتياجات إلى السيولة الخارجية.

## الشكل الحادي عشر

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣

(بالنسب المئوية)



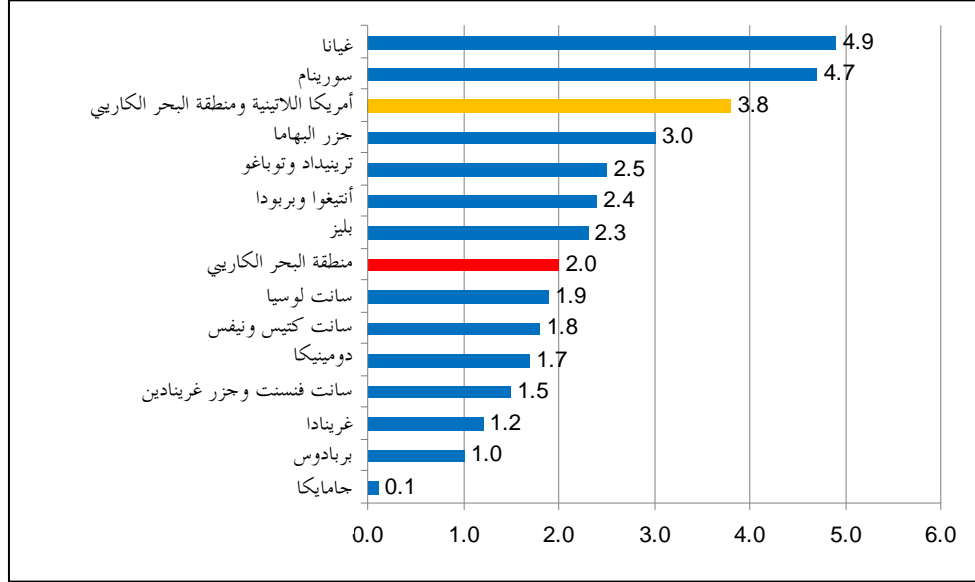
المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استناداً إلى الإحصاءات الرسمية.

٥٤ - ووفقاً لهذا السيناريو ستكون نسب النمو أقل تبانياً في عام ٢٠١٣، بما في ذلك ارتفاع تلك النسب في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية من ١,١ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٢ في المائة في عام ٢٠١٣ (انظر الشكل الثاني عشر). بيد أن بلدان منطقة البحر الكاريبي لا تزال في وضع مالي هش وهي بحاجة إلى إصلاحات مالية بالإضافة إلى الدعم الخارجي، لكي تمضي بخطى ثابتة نحو تقوية أوضاعها المالية.

## الشكل الثاني عشر

## منطقة البحر الكاريبي: توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣

(بالنسب المئوية)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، استنادا إلى الإحصاءات الرسمية.

٥٥ - ويظل التحدي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يتمثل أيضا في زيادة نمو الاستثمارات وتثبيتته (عوضا عن الاعتماد كليا على الاستهلاك) لدفع عجلة التغيير الهيكلي، واستيعاب التقدم التقني، وتحقيق النمو المناسب. وفي هذا الصدد، يمكن أن تساعد الاستفادة من السوق الإقليمية في إطار نهج للانفتاح الإقليمي على التعويض عما اعترى الطلب الخارجي من ضعف في السنوات القليلة الماضية.

٥٦ - وأخيرا لا يمكن استبعاد سيناريو معدل النمو الأدنى، رغم كونه احتمالا أبعد من سيناريو خط الأساس، نظرا لإمكانية تفاقم عوامل الخطر الخارجية من قبيل تفشي الأزمة في منطقة اليورو، أو عدم التوصل إلى اتفاق بشأن أسلوب التعامل مع الوضع المالي في الولايات المتحدة، أو حدوث تباطؤ شديد في الصين، أو ارتفاع أسعار النفط نتيجة لتوترات سياسية في الشرق الأوسط، (وإن كانت تلك الإمكانية تتضاءل). وستخضع منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في تلك الحالة لامتحان أصعب فيما يتعلق بقابلية التكيف التي أظهرتها حتى الآن، وسيترك ذلك آثارا مستمرة ومتفاوتة في المنطقة، حسب أهمية كل من هذه العوامل بالنسبة لاقتصاد كل من بلدان المنطقة على حدة. فتباطؤ النمو في الولايات المتحدة من شأنه أن يحدث أكبر أثر على المكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، بينما ستعاني

بلدان أمريكا الجنوبية ضررا أشد إذا ظلت أوروبا في حالة ركود أو تباطأ اقتصاد الصين. وأخيرا فإن ارتفاع سعر النفط قد يكون له تأثير إيجابي يزيد أو ينقص حسب كون البلد المعني مُصدرا أو مستوردا صافيا للوقود.

---